

## مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٦/٤٥

بالتصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عمان  
وحكومة جمهورية بيلاروس في شأن إنشاء لجنة مشتركة للتعاون والاستثمار

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة،

وعلى الاتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية بيلاروس في شأن إنشاء  
لجنة مشتركة للتعاون والاستثمار، الموقعة في مدينة مينسك بتاريخ ١٩ من مايو ٢٠٢٥م،  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنا بما هو آت

### المادة الأولى

التصديق على الاتفاقية المشار إليها، وفقا للصيغة المرفقة.

### المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر في: ١٧ من شوال سنة ١٤٤٧هـ

الموافق: ٥ من أبريل سنة ٢٠٢٦م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

## اتفاقية

بين حكومة سلطنة عُمان

وحكومة جمهورية بيلاروس

في شأن إنشاء لجنة مُشتركة للتعاون والاستثمار

إن حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية بيلاروس (ويُشار إليهما فيما بعد مجتمعتين بـ"الطرفين" ومنفردتين بـ"الطرف")، انطلاقاً من العلاقات الوطيدة بين سلطنة عُمان وجمهورية بيلاروس، وإذ تسعيان لضمان مواءمة الأولويات الاستراتيجية لكلا الدولتين، ولتسهيل التنفيذ الفعال للأهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وإذ ترغبان في تشجيع وتعزيز التعاون على أساس المنفعة المتبادلة، وإذ تدركان أن التعاون الاقتصادي والفني فضلاً عن الاستثمارات المُشتركة تعد مقومات أساسية ولا يستعاض عنها في تطوير العلاقات الثنائية بين الدولتين، قد اتفقتا على الآتي:

### المادة (1)

ينشئ الطرفان لجنة مُشتركة للتعاون والاستثمار (ويُشار إليها فيما يأتي بـ"اللجنة") لتشجيع تطوير التعاون المُشترك ذي المنفعة المتبادلة، في حدود اختصاصهما، ووفقاً للقوانين واللوائح السارية في دولتيهما.

### المادة (2)

1. تمارس اللجنة اختصاصاتها تحت الرعاية الفخرية لصاحب السمو السيد/ ذي يزن بن هيثم آل سعيد، وزير الثقافة والرياضة والشباب في سلطنة عُمان، ومعالي/ فيكتور ألكسندروفيتش لوكاشينكو، رئيس اللجنة الأولمبية الوطنية والمبعوث

- الخاص لرئيس جمهورية بيلاروس للتعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
2. يتأسس اللجنة رئيس جهاز الاستثمار العُماني من الجانب العُماني، ووزير الخارجية في جمهورية بيلاروس من الجانب البيلاروسي.
3. تتكون اللجنة من ممثل القطاعين العام والخاص لدى الطرفين.
4. تضع اللجنة قواعد العمل الخاصة بها .

### المادة (3)

تتضمن اختصاصات اللجنة الآتي:

1. تعزيز وتنسيق الأنشطة الاقتصادية، والمبادرات والتعاون الفني بين الطرفين.
2. تنفيذ هذه الاتفاقية إضافة إلى تشجيع وتقييم ومراقبة أي اتفاقيات أخرى محددة تنتج عنها.
3. مساعدة الشركات ومجتمع الأعمال التابعين لدى كل من الطرفين في شأن تطوير ودعم الفرص الاستثمارية.
4. المساهمة في توسيع نطاق تبادل المعلومات بين الطرفين في مسائل التعاون الاقتصادي والاستثماري والفني.
5. وضع التوصيات لأغراض إزالة أي عوائق قد تنشأ خلال تنفيذ أي مشروع يقام بناء على هذه الاتفاقية.
6. تحديد فرص تطوير جديدة للعلاقات الثنائية الاقتصادية بين الطرفين.
7. أي مهام أخرى قد يتفق عليها الطرفان.

### المادة (4)

1. تجتمع اللجنة بالتناوب بين دولتي الطرفين حسب ما يتفق عليه بشكل مشترك من خلال القنوات الدبلوماسية كل (2) عامين.

2. يعقد رئيسا اللجنة لقاءات في الفترة الفاصلة بين الاجتماعات في المكان والمدة الزمنية مُتفق عليها عبر القنوات الدبلوماسية لإجراء الاستعراض السنوي وتقييم أنشطة اللجنة.
3. يتفق الطرفان على جدول أعمال كل اجتماع للجنة عبر القنوات الدبلوماسية.

### المادة (5)

تسعى اللجنة إلى تنفيذ تعاونها عبر الوسائل الآتية:

1. تشجيع الروابط بين الأشخاص من خلال التبادل السياحي والثقافي، وتقوية التعاون بين المؤسسات الحكومية، والمجتمعات التجارية، وغرف التجارة والصناعة، ومؤسسات التعليم العالي والبحثية لدى الطرفين. علاوة على تشجيع زيارات ممثليهما بهدف تنفيذ المشاريع المتعلقة بالاستثمارات والتعاون الثنائي الاقتصادي والفني.
2. تبادل المعلومات التجارية المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية، وتشجيع المشاركة في المهرجانات والمعارض، وتنظيم الفعاليات والمؤتمرات الاقتصادية والتجارية.
3. تشجيع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من كلتا الدولتين في برامج ومشاريع مشتركة.
4. تشجيع التعاون في توفير خدمات الاستشارات، والتسويق، والتدريب، والخبراء في المجالات ذات الاهتمام المشترك.
5. تبادل المعرفة والتكنولوجيا، وإنشاء أنشطة بحث علمي مشتركة بين العلماء، والخبراء، والباحثين، ومراكز البحث، والمؤسسات الأكاديمية في المجالات المُبَيَّنَة في اتفاقيات محددة يبرمها الطرفان.
6. تشجيع الأنشطة الاستثمارية، وإنشاء مشروعات مشتركة، ومكاتب تمثيل تجاري للشركات، ومكاتب للفروع لدى دولتي الطرفين وفقا للقوانين واللوائح في كلتا الدولتين.
7. تشجيع التعاون مع الأطراف الأخرى، والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي في شأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

8. أي وسائل أخرى يتفق عليها الطرفان لاحقاً لتوسيع نطاق تعاونهما.

#### المادة (6)

لا تؤثر هذه الاتفاقية على أي حقوق أو التزامات تنشأ عن أي اتفاقيات دولية قائمة يكون أحد الطرفين طرفاً فيها.

#### المادة (7)

يجوز للطرفين، وفقاً للمصلحة العامة لكلا الطرفين، القيام بالآتي:

1. إبرام اتفاقيات بناء على هذه الاتفاقية في شأن نطاق تعاون اللجنة المُشار إليه في هذه الاتفاقية ومشروعات خاصة أخرى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.
2. إنشاء لجان دائمة أو متخصصة أو فرق عمل ضمن اللجنة، تكون لها صلاحيات واضحة لتحقيق أهداف ومهام محددة، وعلى وجه الخصوص وليس حصراً، في مجالات الصحة والزراعة والصناعة، ويجب توثيق قرار إنشاء هذه اللجان أو فرق العمل في محضر اجتماع اللجنة.

#### المادة (8)

تتم تسوية أي نزاع قد ينشأ عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية ودياً من خلال المشاورات والمفاوضات في اللجنة أو عبر القنوات الدبلوماسية.

#### المادة (9)

لا يجوز تفسير أي حكم في هذه الاتفاقية على أنه يُلزم أيّاً من الطرفين بمنح الطرف الآخر أي فائدة حالية أو مستقبلية في معاملة أو تفضيل أو امتياز ناتج عن أي سوق مشتركة قائمة أو مستقبلية، أو منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي، أو اتفاقية دولية مماثلة يكون أي من دول الطرفين عضواً فيها أو قد يصبح عضواً فيها.

### المادة (10)

يجوز تعديل أحكام هذه الاتفاقية باتفاق الطرفين كتابة، على أساس الموافقة المشتركة، ويدخل أي تعديل على هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وفقا للمادة (11) من هذه الاتفاقية.

### المادة (11)

1. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم (30) الثلاثين التالي ليوم تسلم آخر إشعار كتابي عبر القنوات الدبلوماسية في شأن استكمال الطرفين متطلباتهما القانونية الداخلية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.
2. تظل هذه الاتفاقية سارية لمدة خمسة (5) أعوام، وتتجدد بعد ذلك تلقائيا لمدد زمنية أخرى مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابة عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاء هذه الاتفاقية في مدة لا تقل عن ستة (6) أشهر قبل تاريخ انتهائها.
3. لا يؤثر إنهاء هذه الاتفاقية على صلاحية أو مدة أي اتفاقيات، أو مشاريع، أو عقود، أو أنشطة، أو التزامات محددة أبرمت بموجب هذه الاتفاقية حتى استكمال تلك الاتفاقيات، أو المشاريع، أو العقود، أو الأنشطة، أو الالتزامات المحددة، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

وقعت في مينسك الموافق 19 مايو 2025م، من (2) نسختين أصليتين باللغات: العربية، والروسية، والإنجليزية، لكل منهما ذات الحجية القانونية، وفي حالة الاختلاف في التفسير يُعتد بالنص الإنجليزي.

عن

حكومة جمهورية بيلاروس

وزير خارجية جمهورية بيلاروس

عن

حكومة سلطنة عمان

رئيس جهاز الاستثمار العماني

**AGREEMENT  
BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE  
SULTANATE OF OMAN AND THE GOVERNMENT  
OF THE REPUBLIC OF BELARUS ON THE  
ESTABLISHMENT OF A JOINT COMMITTEE  
FOR COOPERATION AND INVESTMENT**

The Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Republic of Belarus (hereinafter referred to collectively as the "Parties" and individually as the "Party");

Stemming from the distinguished relations between the Sultanate of Oman and the Republic of Belarus;

Aiming to ensure alignment of the strategic priorities of both countries and facilitating the effective execution of the objectives set forth in this Agreement;

Desiring to promote and strengthen cooperation on the basis of reciprocal benefit;

Recognizing that economic, technical cooperation as well as mutual investments are essential and indispensable components of the development of bilateral relations between the countries;

Have agreed on the following:

**Article 1**

The Parties shall establish a Joint Committee for Cooperation and Investment (hereinafter referred to as the "Committee") to encourage, within its competence, and in accordance with the laws and regulations in force in their respective countries, the development of mutually advantageous joint cooperation.

## Article 2

1. The Committee will conduct its competences under the honorary patronage of His Highness Sayyid Theyazin Bin Haitham Al Said, Minister of Culture, Sports and Youth of the Sultanate of Oman and His Excellency Viktor Lukashenko, President of the National Olympic Committee, Special Envoy of the President of the Republic of Belarus on Cooperation with the Gulf Cooperation Council countries.

2. The Committee will be Chaired by the President of the Oman Investment Authority on the Omani side and the Minister of Foreign Affairs of the Republic of Belarus on the Belarus side.

3. The Committee shall be composed of representatives of the Public and Private sectors of the Parties.

4. The Committee shall establish its own rules of procedures.

## Article 3

The Committee's competences shall include the following:

1. Encouraging and coordinating economic activities, initiatives and technical cooperation between the Parties.

2. Implementing this Agreement as well as encouraging, evaluating and monitoring the implementation of any other specific agreements resulting therefrom.

3. Assisting companies and the business community of each of the Parties in developing and consolidating investment opportunities.

4. Assisting in expanding of information exchange between the Parties on matters of economic, investment and technical cooperation.

5. Developing recommendations for the purposes of removing obstacles that may occur during the execution of any project established as a result of this Agreement.

6. Identifying new development opportunities for bilateral economic relations between the Parties.

7. Any other tasks as may be agreed by the Parties.

#### **Article 4**

1. The Committee shall meet alternately in the countries of the Parties as mutually agreed through diplomatic channels every 2 (two) years.

2. The chairs of the Committee shall meet within the intersession period at the place and timeframe agreed through diplomatic channels to conduct an annual review and evaluate the activities of the Committee.

3. The agenda of each meeting of the Committee shall be agreed upon by the Parties through diplomatic channels.

#### **Article 5**

The Committee shall endeavor to implement its cooperation through the following means:

1. Promoting people to people links through tourism and cultural exchanges and strengthening cooperation between government institutions, business communities, chambers of commerce and industry, and higher education and scientific institutions of both Parties as well as promoting visits of their representatives aiming to implement projects related to investments and bilateral economic and technical cooperation.

2. Exchanging business information related to the implementation of this Agreement, encouraging the participation in fairs and exhibitions, and organizing economic and business events and conferences.

3. Encouraging participation of small and medium size enterprises (SMEs) from both countries in joint programs and projects.

4. Encouraging cooperation in providing consulting, marketing, training and expert services in the areas of mutual interest.

5. Exchange of knowledge and technology and establishment of joint scientific research activities between scientists, experts, researchers, research centers and academic institutions in the fields defined in specific agreements concluded by the Parties.

6. Encouraging investment activities and the establishment of joint ventures, company commercial representative offices and branch offices in the countries of the Parties in accordance with the laws and regulations in both countries.

7. Promoting third party cooperation, and cooperation on the regional and international levels on issues of mutual interest.

8. Any other means agreed upon by the Parties later, to expand and strengthen their cooperation.

#### **Article 6**

This Agreement shall not affect any rights and obligations arising from any existing international agreement to which either Party is a party to.

#### **Article 7**

Based on the Parties' respective common interests, the Parties may:

1. Conclude specific agreements to be based on this Agreement concerning the scope of cooperation of the Committee referred to in this Agreement and other special projects that may be agreed upon by the Parties.

2. Establish within the Committee standing or ad hoc committees, or working groups with a clear mandate to achieve specific objectives and tasks, in particular, but not exclusively, in the areas of health, agriculture and industry. The decision to establish such committees or working groups shall be documented in the minutes of the Committee meeting.

#### **Article 8**

Any dispute that may arise from the interpretation or the implementation of this Agreement shall be settled amicably through consultations and negotiations within the Committee or through diplomatic channels.

#### **Article 9**

Nothing in this Agreement shall be construed as obliging either Party to extend to the other Party the present, or future benefit of any treatment, preference or privilege resulting from any existing or future common market, free trade area, customs union or similar international agreement to which any of the countries of the Parties is a member or may become a member.

#### **Article 10**

The provisions of this Agreement may be amended by written agreement between the Parties on the basis of mutual consent. Any amendment to this Agreement shall enter into force in accordance with Article 11 of this Agreement.

## Article 11

1. This Agreement shall enter into force on the 30<sup>th</sup> (thirtieth) day following the day of receipt through diplomatic channels of the last written notification on the completion by the Parties of the internal legal requirements necessary for the entry into force of this Agreement.

2. This Agreement shall remain in force for a period of 5 (five) years. It shall thereafter be automatically renewed for other similar periods unless either Party notifies the other Party in writing through diplomatic channels of its intention to terminate this Agreement no later than 6 (six) months before its expiration date.

3. The termination of this Agreement shall not affect the validity or the duration of any specific agreements, projects, contracts, activities or commitments made under this Agreement until the completion of such specific agreements, projects, contracts, activities or commitments, unless otherwise agreed by the Parties.

SIGNED at Minsk on 19 May 2025 in two originals in the Arabic, Russian, and English languages, all three texts being equally authentic. In case of divergence in interpretation, the English text shall prevail.

**FOR THE GOVERNMENT OF  
THE SULTANATE OF OMAN**

**PRESIDENT OF THE OMAN  
INVESTMENT AUTHORITY**

**FOR THE GOVERNMENT OF  
THE REPUBLIC OF BELARUS**

**MINISTER OF FOREIGN  
AFFAIRS OF THE REPUBLIC  
OF BELARUS**